



18/04/2020

من وزير المالية  
إلى

N° 635

الموضوع: حول تطبيق أحكام الفصل 26 من قانون المالية التكميلي لسنة 2015.

المرجع: مکتوبكم الوارد بتاريخ 18 فيفري 2020.

تبعاً لمکتوبكم المشار إليه بالمرجع أعلاه والذي طلبتم بمقتضاه معرفة مدى انتفاع السيد ، مقيم في الطب بأحكام الفصل 26 من قانون المالية التكميلي لسنة 2015 عند اقتنائه لمحل يتمثل في مخزن كائن بطابق الحديقة من مدرج عمارة سكنية مبيينين أن المعني بالأمر قد أدلى بخصوصه بتقرير إختبار بين بمقتضاه الخبير العدلي أن المحل موضوع عقد البيع يتمثل في شقة معدة للسكن، يشرفني إعلامكم بما يلي:

تم بمقتضى الفصل 26 من قانون المالية التكميلي لسنة 2015 تمكين الأشخاص الطبيعيين لغاية ضبط دخلهم الصافي الخاضع للضريبة على الدخل وللخصم من المورد بهذا العنوان بالنسبة للأجراء وأصحاب الجرايات، من طرح الفوائض أو هامش الربح المتعلق بالقروض المخصصة لاقتناء أو لبناء محل واحد معد للسكني لا تتعدى قيمة اقتنائه أو كلفة بنائه 200.000 دينار وذلك شريطة ألا يكون المنتفع بالقرض مالكا لمحل آخر معد للسكني في تاريخ الانتفاع بالطرح وذلك سواء تعلق الأمر بقرض لبدء أو لإعادة بناء أو لاستكمال بناء المسكن.

ولا يشمل الطرح فوائض القروض الأخرى على غرار قروض اقتناء الأراضي وقروض الاستهلاك وقروض التهيئة وقروض التوسعة والتجديد.

مع العلم أنه طبقاً لأحكام قانون المالية لسنة 2020، يطبق سقف 200.000 دينار دون اعتبار الأداء على القيمة المضافة بالنسبة للمبالغ التي يحل أجل استخلاصها ابتداء من غرة جانفي 2020.

على هذا الأساس، وبالرجوع إلى تقرير الإختبار الذي أدلى به السيد والذي أنجزه خبير عدلي، يتبين أن الأمر يتعلق بمحل معد للسكني ومجهز بكل المرافق (ماء، كهرباء، غاز، مطبخ مجهز، غرفة استحمام مجهزة...) إضافة إلى أن عقد البيع الذي اقتنتي بمقتضاه المعني بالأمر العقار المذكور قد نص على عدم جواز استغلال المحل لممارسة نشاط مهني أو تجاري. وبالتالي، يمكن للمعني بالأمر الانتفاع بأحكام الفصل

26 من قانون المالية التكميلي لسنة 2015 وذلك شريطة الاستجابة لبقية الشروط الأخرى المستوجبة لذلك.

ولمزيد التوضيحات يمكنكم الرجوع للمذكرات العامة لسنة 2016 و 15 لسنة 2019 و 3 لسنة 2020 المتوفرة على الموقع الإلكتروني التالي لوزارة المالية:

[www.impots.finances.gov.tn](http://www.impots.finances.gov.tn) (خانة التوثيق)

وتقبلوا، سيدي، فائق عبارات الاحترام والتقدير.

والسلام

عن وزير المالية وبتفويض منه

المدير العام  
لدراسات التشريع الجبائي  
الإمضاء: سهام بوغديري، نمصة